الرأي العام والمشاركة السياسية

الباحث محسن تلوان
باحث في السنة الثالثة من سلك الدكتوراه، جامعة المولى إسماعيل
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، مكناس
المغرب

مقدمة

لطالما لعب الرأي العام دورًا محوريًا في صياغة القضايا الكبرى مثل الديمقراطية، حقوق الإنسان، الحريات العامة، تعزيز النزاهة، وتحقيق العدالة، إلى جانب قضايا مصيرية أخرى تهم الدول والشعوب. وقد تحقق ذلك من خلال الضغط على الفاعلين الرئيسيين داخل المجتمع، ودفعهم نحو إحداث تغييرات جوهرية في الأوضاع القائمة، استجابةً لتطلعات المواطنات والمواطنين.

في هذا السياق، شكّلت الديمقراطية التشاركية، المواطنة، وسياسة القرب تحوّلًا نوعيًا في مستوى مشاركة المواطنين في تصميم السياسات العمومية، متابعتها، وتقويمها. ومن تم جاء دستور 2011، ليكرّس الخيار الديمقراطي كأحد الثوابت الوطنية، داعمًا اللا مركزية واللا تركيز كآليتين لتعزيز دور جمعيات المجتمع المدني، المنظمات غير الحكومية، والرأي العام المحلي والوطني، في تحقيق مساهمة فعالة في البناء التنموي. هذا التوجه منح ديناميكية جديدة للفعل المدني من خلال رسم سياسات عمومية تتماشى مع تطلعات المجتمع.

إن هذا الاختيار يدعم الرأي العام من أجل الانخراط في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، بالتأكيد على أن تدبير الشأن العام والانخراط في الحياة الوطنية ليست ملكا لأحد. لأن المبدأ المعتمد في هذا المجال هو الحرية واحترام القانون والمبادئ الديمقراطية التي لها ارتباطا بالمشاركة السياسية.

ويأتي اختيارنا لهذا الموضوع، انطلاقا مما يشكله الرأي العام باعتباره عنصرًا محوريًا في تحفيز المشاركة السياسية بالمغرب وتعزيز الانخراط المجتمعي في الحياة السياسية. اذ يعتبر المجتمع المغربي نموذجًا يتزايد فيه الوعي السياسي، خاصةً مع توسع الإعلام الرقمي وازدياد فرص التعبير الحر.

في هذا الصدد، سنناقش عبر هذا مدى المقال تأثير الرأي العام ودوره في تعزيز المشاركة السياسية بالمغرب، مركزًا على دور الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، حيث الإشكالية الرئيسة لموضوع الدراسة تتمثل في:

أي دور للرأي العام في تعزيز المشاركة السياسية بالمغرب؟

وسعيا منا لمحاولة الإجابة عن الإشكالية الرئيسة للموضوع، نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

ماذا نقصد بالرأي العام؟ وكيف يتم تشكيل وصناعة الرأي العام؟ ماهي أنواع الرأي العام؟، ثم ما المقصود بالمشاركة السياسية؟ واي دور للحزب السياسي في التأطير والتنشئة السياسية؟ وأي علاقة بين المشاركة السياسية والديمقراطية؟

للإجابة على هذه الإشكالية والاسئلة الفرعية المرتبطة بها، قمنا بتوظيف بعض المناهج العلمية، وبالأخص:

المنهج الوظيفي: من خلال تحديد العلاقة بين الرأي العام والتنشئة السياسية، وكذلك رصد مختلف وظائف الرأي العام.

المنهج التحليلي: من خلال تفكيك العناصر الأساسية للرأي العام والمشاركة السياسية، مع حل المشاكل الاجتماعية والسياسية، وتفكيك الظواهر السياسية المتعلقة بالشؤون المجتمعية، سواء كانت وطنية أو محلية

المبحث الأول: الإطار العام لنظرية الرأي العام.

أن الخطوة الأولى للتعامل معرفيا مع ظاهرة الرأي العام تبدأ بضرورة التعرف على هوية وانتمائية تلك الظاهرة، ومرجعية هذا الحقل المعرفي أو ذاك ضمن إطار ما يعرف بالتخصص وتقسيم العلوم، وبقدر تعلق الأمر بالرأي العام فأن هوية وانتمائية هذا الحقل ترجع إلى مجموعة العلوم الإنسانية، كعلم الاجتماع وعلم الاتصال والأعلام، وهي جميعا تؤكد أبوتها للرأي العام وتجعل منه محورا من محاور اهتمامها.

المطلب الاول: الإطار المفاهيمي والنظري للرأي العام واليات قياسه.

ترجع نشأة مفهوم الرأي العام إلى الثورة الفرنسية حين استخدم السياسيون الفرنسيون هذا المفهوم للتعبير عن اتجاهات وآراء ومصالح كبار التجار وأصحاب الصناعات خلال مرحلة ما بعد الثورة، وقد تبلور هذا المفهوم بشكل أكبر بعد الحرب العالمية الأولى والثانية، اذ يعتبر من محركات الديمقراطية، وكما وصفه أحد المفكرين السياسيين بأنه دينامو الديمقراطية،[1] وتختلف أنواع الرأي العام وفقا للزمن أو السياق، ولقياسه تستخدم أدوات متنوعة، والتي تهدف الى توفير صورة دقيقة وموضوعية لتوجهات المجتمع.

الفقرة الأولى: مفهوم الرأي العام

على الرغم من شعبية مفهوم الرأي العام، فإنه كغيره من مفاهيم العلوم الاجتماعية لم يتم الاتفاق على تعريف واحد جامع له، خاصة مع تداخله مع مفاهيم أُخرى مثل العادات والتقاليد والاعتقاد والقناعة، والاتجاه، والحكم، والسلوك.

وقد شاع الرأي العام بمفهومه الحديث في الديمقراطيات الغربية، وخاصة بعد الثورة الفرنسية[2]، إلا أن حداثة الاهتمام بالرأي العام ليست دليلا على حداثة الموضوع، فالرأي العام قديم قدم الحياة الإنسانية، ولاشك أن احداثا ضخمة في تاريخ البشرية ما كان لها أن تتحقق وتحدث لولا إجماع كلمة الجماهير[3]، لكن الرأي العام في السابق ليس هو الرأي العام في الوقت الحالي طبعا، فهو أكثر تطورا وتنظيما و في ارقى صوره الآن، و قد تأتى له ذلك بفضل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتقدم العلمي والتكنولوجي، فأصبح يشكل قوة كبيرة في العالم المعاصر[4]، وزاد من تأثير قوته التجمعات الجماهيرية الكبرى في المدن بعد الثورة الصناعية، وقيام النظم الديمقراطية والتوسع في حق الانتخاب وانتشار التعليم وتطور الطباعة، مما ساعد على سرعة انتشار الأفكار والآراء وتبلورها، بالإضافة إلى ما توفره الديمقراطية للرأي العام من وسائل التعبير(انتخابات، مظاهرات، تجمعات ...)، ومن حريات عامة ...[5]، وبذلك أصبح للرأي العام ارتباط بالظاهرة السياسية في النظم السياسية المعاصرة، وأضحى ظاهرة لا يمكن لأي نظام سياسي، مهما كانت طبيعته أو شكله أن يتجاهلها. لكن دوره في الحياة السياسية متباين من بلد لآخر تبعا لدرجة التطور والخلفية الحضارية لهذه البلدان، والقيم السائدة فيها وطبيعة المؤسسات السياسية القائمة، فالرأي العام في المجتمعات الحديثة يختلف عنه في المجتمعات البدائية، وهو في الدول المتقدمة صناعيا يختلف عنه في الدول النامية.

الفقرة الثانية: أنواع الرأي العام.

توجد مجموعة من الأنواع التي ترتبط بمفهوم، وفكرة الرأي العام، ومنها:

- الرأي العام العفوي، وهو نوع الرأي العام الذي لا يرتبط بأية خطط مسبقة، أو اتفاق بين الأفراد، بل يحدث بشكل طبيعي، بسبب وجود مصالح مشتركة بين كل فرد ضمن دائرة الرأي العام العفوي، وقد يمتد هذا النوع من الرأي العام إلى فترة زمنية طويلة دون الشعور بأثره، إلا في حال حدوث تغيرات على مصدر حدوثهِ، ومن الأمثلة عليه:

اعتماد الأفراد الذين يسكنون في حي واحد على البقالة الوحيدة الموجودة في الحي لشراء أغراضهم المنزلية.

- الرأي العام الفعال،[6] هو نوع الرأي العام المؤثر، والذي يرتبط بشريحة واسعة من الأفراد، والتي قد تتزايد مع مرور الوقت عند عدم الاستجابة لفكرة الرأي العام، ويعد هذا النوع من أكثر الأنواع المنتشرة في أغلب المجتمعات البشرية، إذ إنه يساهم في تحقيق العديد من الأهداف الشعبية المؤثرة على المجتمع.

- الرأي العام المؤقت، هو الرأي العام الذي يرتبط بحدث، أو شيء معين، وينتهي مع انتهاء حدوثه، وقد يشمل المجتمع كاملا، أو يقتصر على مجموعة بسيطة من الأفراد، ومن الأمثلة عليه: إجراء الانتخابات النيابية في دولة ما، والتي تحدث خلال فترة زمنية محددة، وتصير جزءا فعالا من أجزاء الرأي العام حتى صدور النتائج، وانتهاء الانتخابات بشكل كامل[7].

- الرأي العام الكامن والرأي العام الظاهر:

الراي العام الكامن: يحدث ان يتكون راي عام كامن وغير ظاهر لأسباب سياسية او اجتماعية وقد يظهر في شكل همسات او بنترات خافته لا تلبث ان تنفجر وتتحول الى ثورة عارمة في حالات كثيرة.

اما الرأي العام الظاهر: فتشترك فيه اجهزة الاعلام او المنظمات السياسية والاجتماعية والثقافية في التعبير عنه ويمارس تأثيرا على سلوك الافراد والجماعات والسياسية العامة للدولة.

- رأي عام فعلي: هو الرأي العام الذي أصبح موجودا نتيجة حدوث أحداث معينة تشغل اهتمام الجمهور ويترتب على ذلك تكوين الجمهور رأيا نحو هذه الأحداث، في هذه الحالة الرأي العام موجود فعلا ولا يمكن قياسه.

- رأي عام غير موجود لكنه متوقع: يطلق على الرأي العام المتوقع وجوده حينما تثار قضية ما أو حينما يقع حدث معين، فحينما يحدث هذا الحدث في المستقبل يتكون حوله رأيا وهذا يعني أن الرأي العام ليس موجودا في الوقت الحالي، ولكن من المتوقع نشأته في المستقبل.

تصنيف الرأي من حيث مدة استمراره:

- رأي عام دائم: هو الرأي الذي يتصف بالثبات والاستمرار لفترة طويلة نسبيا وهذا الرأي غالبا ما يكون متصلا اتصالا وثيقا بالميراث الثقافي والرأي العام يظل مستمرا طالما أن الأسباب التي أدت إليه مازالت قائمة.

- رأي عام مؤقت: هو الرأي الذي يقوم حول حادثة طارئة لا تستمر فترة طويلة ويزول هذا الرأي بمجرد زوال الأثر الواقع على الأفراد نتيجة هذه الحادثة الطارئة.

تصنيف الرأي العام من حيث درجة اندفاعه:

- رأي عام مستنير: هو الرأي الذي يتكون نتيجة المناقشة الهادئة ولا يندفع وراء الأهواء والعواطف وينشأ هذا الرأي كلما كانت الجماعات متماسكة وكانت مصالح الأفراد مشتركة وما يساعد أيضا على تكوين رأي عام مستنير انتشار الوعي والتعلم بين الأفراد

ووجود قادة يرعون مصالح الجماعة بالإضافة إلى توفر قدر كافي من المعلومات الدقيقة والواسعة لدى الجماعة حول القضايا التي ينشأ حولها رأي عام.

- رأي عام غير مستنير: هو الرأي الذي يندفع أصحابه وراء العواطف والانفعالات دون أن يناقشوا الأمور بهدوء، ومما يؤدي إلى رأي عام غير مستنير عدم تماسك الجماعة، وانتشار الجهل، عدم توفر قدر كافي من المعلومات عن الموضوعات التي ينشأ حولها رأي عام أو كون هذه المعلومات كاذبة أو مضللة.[8]

تصنيف الرأي العام من حيث الانتشار[9]:

- رأي عام نوعي: هو الرأي الذي يعبر عن اهتمامات مشتركة ومتشابهة بالنسبة لمجموعة ما إزاء قضية تتعلق بمصالح هذه الفئة.
- رأي عام وطني: يقتصر على الوطن أو الدولة المتواجد بها كأن نقول الرأي العام المغربي او الجزائري.
- رأي عام إقليمي: يسود مجموعة من الشعوب تتجاور جغرافيا تربطهم مصالح مشتركة مثل الرأي العام المغاربي أو الرأي العام الأوربي.
- رأي عام عالمي: يعكس اهتمامات يشترك فيها أكثر من مجتمع يتشكل تدريجيا حول مشكلات وطنية مشتركة من عدد كبير من البلدان وقضايا ذات نطاق دولي مثل الأزمات العالمية.

الفقرة الثالثة: طرق قياس الرأي العام وعوامل تكونه

تتمثل أهم طرق قياس الرأي العام في:

1- **طريقة الاستقصاء**[10]: وهي طريقة قديمة تعتمد على توجيه أسئلة مكتوبة أو ما يعرف بالاستطلاع او الاستبيان الى مجموعة من الناس تسمى العينة، وبعد دراسة نماذج الإجابات التي توزن حسب حجم كل فئة من العينة وأهميتها، يصبح ممكنا معرفة اتجاه الرأي العام بشأن المسألة المقصودة، وتتوفر هذه الأيام الكثير من المراكز المختصة بهذا الشأن، هذا وتتنوع الأسئلة في مثل هذه الطريقة الى ثلاثة أنواع:

أ- أسئلة مغلقة تكون اجابتها بنعم أو لا.

ب-أسئلة متعددة الإجابات وتتضمن عدة بدائل من الإجابات.

ت-أسئلة مفتوحة وهي أسئلة يتطلب وضع إجابات لها من دون تقييد بأية بدائل.

2- **طريقة قياس وجهة النظر**: وتعني مدى اقتناع الناس برأي معين وقد تحدث في نفس الوقت مع طريقة الاستقصاء إذا كان البحث الميداني مكتوبا.

3- **طريقة المناظرات والمناقشات أو الحوار التلفزيوني**: وتكون حيث يجتمع الأشخاص من دوي الرأي، وتتم مناقشة عامة حول قضية معينة ويساهم فيها الجمهور بشكل مباشر.

4- **طريقة المقابلات الشخصية**: وهي طريقة للاطلاع على معرفة اراء أناس يتطلب مقابلتهم شخصيا للإجابة على أسئلة معينة، وهذه تحتاج الى جهد ووقت كبيرين.

5- **طرق الدراسات التاريخية**: وتعتمد على قياس الحدث الواقع بأحداث متشابهة له في التاريخ ومعرفة ردود أفعال المجتمع، وهذا يعطي درجة معينة من توقع تصرفات المجتمع نتيجة لنقل الخبرات من الماضي الى الحاضر.

أما بخصوص تكون الرأي العام، فهاك عدة عوامل تلعب دورا هاما في هذا الإطار، ورغم تعدد مقومات تكوين ظاهرة الرأي العام والاختلاف حولها، الا أن العالم الأمريكي "هادلي" استطاع أن يبرز هذه المقومات في عدت أمور[11]:

1- **العوامل الشخصية**: هي عوامل فردية وذاتية وفسيولوجية، أي تتعلق بكيفية تنظيم الفرد لمعتقداته وقيمه، وتراكم الخبرات التي تتكون لديه عبر مرحلة عمره والتي يتوارثها عن المجتمع، إضافة الى المتغيرات التي تحدث داخل جسم الفرد، حيث أثبت العلم أن التركيبة الفسيولوجية لها علاقة في تكوين دور الفرد.

2- **العوامل الخارجية**، وتنبثق عنها:

- **النظم الثقافية والحضارية**: هي مختلف الأوضاع المرتبطة بالدين والعادات والتقاليد والمؤسسات المسؤولة عن خلق الثقافة السائدة ونقلها مثل الاسرة والمدرسة، حيث ثبت أن 90 في المئة من سلوك الفرد العادي يكون ناتجا عن تأثره بالنظم والقواعد التي تعلمها في صغره.

- **المبادئ الفلسفية**: هذه المبادئ تختلف خلف النماذج الثقافية وتكون راسخة في عقل الجماعات والافراد وضميرها والتي تصبح طريقة تفكير الافراد وسلوكهم، فالمبادئ التي يعتنقها الفرد تؤثر موقفه وآرائه بشكل فعال، فالقومية والتدين والاشتراكية مثلا تؤثر في السلوك السياسي والرأي الفردي بشكل لا يقبل الجدل.

- **الأحداث الهامة**: كالمفاجئات التي تحصل في نتائج الانتخابات وبعض الاحداث السياسية العارضة وغيرها من الاحداث التي تؤثر في توجيه الرأي العام.

- **وسائل الاعلام والدعاية**: تساعد على ابراز الرأي العام وبلورته والتعبير عنه مثل الصحف والمجلات ووسائل الاعلام المسموعة والمرئية، السينما والمسرح، الندوات والمحاضرات، والمؤتمرات، والمناقشات والانترنيت.

- **الاشاعة**: والتي عادة ما تستند الى عنصري الغموض والأهمية، ومما يزيد في فعاليتها غياب دور مؤسسات تعمل على مواجهتها، وتقوم بتوفير المعلومات التي تغذي تلك الاشاعات، أما متى يكون الرأي العام مؤثرا فيجب أن يتوفر عدة شروط لذلك أهمها، انتشار الوعي لدي أفراد المجتمع، وتجانس المجتمع، وتوفير حرية الرأي، وجود قضية تهم المجتمع، وقوة الجماعة التي تتبنى الرأي وفعاليتها.

المطلب الثاني: أسس صناعة الرأي العام.

ظلت الدراسات الإعلامية والاتصالية، على مدى أربعين سنة، حقلا معرفيا متحركا ومجالا بحثيا مفتوحا، تتقاطع ضمن دائرته مجموعة من العلوم الإنسانية كعلم الاجتماع وعلم السياسة وعلم النفس والأنثروبولوجيا وعلوم الإدارة والعلوم القانونية، وحتى العلوم الدقيقة كالرياضيات والفيزياء، لكن الميزة الأساس تمثلت في هيمنة العلوم الاجتماعية على الحقل الإعلامي والتواصلي، وهذا الأمر قد يكون مستوعبا، مادام لكل مرحلة تاريخية أسئلتها الكبرى واختياراتها المنهجية المطلوبة للإجابة عن ذات الأسئلة، فطوال عقود الستينيات والسبعينيات وحتى بداية الثمانينات، وفي ظل هيمنة "الدولة الوطنية" على دواليب الحياة سواء في السياقين الغربي أو العربي، شكلت وسائل الإعلام والاتصال جزءا من البنية الفوقية التابعة للدولة، وكانت وظائف الإعلام حينذاك تتحدد في الوظيفة الاجتماعية والتربوية

للرسالة الإعلامية التي تسعى لتحقيق هيمنة وديمومة الخطاب الواحد للدولة. وهنا كان الإعلام، يمثل جزءا من السياسة العامة للدولة، بما يعنيه ذلك من هيمنة الدولة أو الحزب الواحد على دواليب العملية الإعلامية والتواصلية.

الفقرة الأولى: الإعلام السياسي وصناعة الرأي العام.

لقد كانت الغاية من التناول النظري للظاهرة الإعلامية من خلال الانتقال بين المقتربين الاجتماعي والسياسي تتحدد في تقديم محاولة جديدة للفهم والتأسيس للإعلام السياسي باعتباره ظاهرة حديثة في المجتمعات الغربية والعربية ارتبطت بتحولات سياسية وأخرى تكنولوجية، وباعتباره أيضا حقلا أكاديميا مستحدثا ضمن دائرة العلوم الإنسانية، فإذا كان علم الاجتماع الإعلامي كحقل أكاديمي قد ظهر خلال العقود الأربعة الأخيرة من القرن الماضي في خضم انشغال الدارسين بالإجابة عن الأسئلة المتصلة بإبراز الوظائف الاجتماعية والتربوية والثقافية للرسالة الإعلامية،[12] فإن التنظير السياسي للظاهرة الإعلامية في بداية الألفية الجديدة، جاء في إطار التحول الجدري الذي شهدته دول العالم بعد سقوط جدار برلين، وتراجع سطوة الأنظمة الديكتاتورية وبروز قوى اجتماعية جديدة تحاول مقاومة سلطة الدولة، ودور وسائل الإعلام في التنشئة السياسية للفرد والجماعة وعلاقة الجمهور السياسي بصناعة الرأي العام وصناعة القرار السياسي.

وإذا كان مفهوم النظرية عموما، يحيل على "جملة بيانات ومعلومات على مستوى عال من التجريد النظري والتحديد العلمي الذي يولد وينتج افتراضات يتم اختبارها بالمقاييس العلمية التي يمكن على أساسها وضع التنبؤات عن السلوك"، فإن المفاهيم والأدوات التحليلية التي تم رصدها عند كل من "هيربرت ماركيوز" و "يورغن هابرماس" و "مانويل كاستلز"، ودرجات التكامل بين مستويات التنظير المعرفي لهذا الحقل الجديد بين أعمال هؤلاء الرواد الثلاثة يفيد بتوافر عدد من المقولات التي تساعد على بناء نسق فكري قد يأخذ تسمية "علم الإعلام السياسي "ويكون هدفه محددا في البحث في الأدوار والوظائف السياسية الجديدة لوسائل الإعلام ضمن سياق سياسي مختلف يتميز بتعدد الفاعلين السياسيين.

إن الفرضيات التي انطلق منها "هيربرت ماركيوز" في قضية التمييز بين الدائرة السياسية والدائرة الاجتماعية و تركيزه على نقد محتوى الرسالة الإعلامية وكشف محددات الدور المعكوس لوسائل الإعلام في المجتمع الرأسمالي، وقدرتها على توحيد وتنميط التمثلات الذهنية للمجتمع وتحويله لمجتمع موحد مكون من أشخاص ذي بعد واحد، شكلت مقولة مركزية داخل الدراسة في البناء التنظيري العام لمحتوى حقل الإعلام السياسي، ودور وسائل الإعلام الجماهيري في تشكيل السياسة العامة للدولة والمجتمع[13].لكن مع فارق مركزي هو أنه في الوقت الذي تم حصر ماهية وسائل الإعلام الجماهيري في المجتمعات الرأسمالية في كونها تمثل ‘‘حاجة اجتماعية لتحقيق التماسك بين الأنساق المشكلة للمجتمع وربط الدور الوظيفي لهذه الوسائل في قضية إخضاع الجمهور وتزييف الوعي الجماهيري"، فإن ذات الوسائل تحولت مع "هيربرت ماركيوز" إلى أدوات للتغيير الاجتماعي والسياسي ضمن العلاقة الصراعية بين الدائرة السياسية والدائرة الاجتماعية. وقد ظل هذا الإطار النظري "لماركيوز" في حاجة لسند تواصلي يمنحه مزيدا من النسقية والتأطير، وهوما تم ايجاده ضمن السياق النظري الذي اقترحه "يورغن هابرماس"، حينما أكد بأن "الأساس التواصلي هو الهوية المؤطرة لكل فعل اجتماعي"، ما يعني أن أي دينامية اجتماعية تمثل إطارا عمليا يقتضي مشاركة جميع الأفراد الأحرار الذين تجمعهم وحدة موضوعية، وهنا ينتفي المنظور الاحتكاري القائم على هيمنة طبقة سياسية على وسائل الإعلام وإخضاع فئة أخرى، ومن تم يتحول أفراد المجتمع إلى مجموعة من الفاعلين السياسيين الذين يتفاعلون بصورة حرة، بغية المشاركة وبناء موقف سياسي أو رأي عام، كما أن فكرة المشاركة في بناء موقف أو رأي عام عند "هابرماس"، لا تقوم إلا عبر اعتماد علاقة شرطية بين وسائل الإعلام والشؤون السياسية في المجتمعات الديمقراطية، ودور تلك الوسائل في صياغة محددات الرأي العام، لكن المفارقة حسب هابرماس هي أن "وسائل الإعلام في القرن العشرين قامت بخيانة الفضاء العمومي والفاعلين فيه والمقاصد التي أسست من أجله"، وهذا الحكم القطعي عند "هابرماس" يجد تفسيرا معقولا في المقترح النظري الذي قدمه "نوام تشومسكي" الذي ذهب بدوره إلى أن وسائل الإعلام مرتبطة أشد الارتباط

بالتحولات الديمقراطية في القرن الواحد والعشرين، وأن اي دراسة للأدوار التي تقوم بها هذه الوسائل في السياسة العامة لدول القرن الواحد والعشرين هي المحدد الأساس لفهم واستيعاب الممارسة الديمقراطية وفعاليتها[14].

وإذا كانت الإضافات النظرية عند كل من "ماركيوز" و"هبرماس "و"تشومسكي"، قد أجابت عن الجوانب السياسية في التنظير لحقل الإعلام السياسي، فإن أطروحة "مانويل كاستلز "تمثل الشق الإعلامي لهذه الحقل وتأطيره داخل سياق خاص ضمنه يصبح الإعلام أحد تمظهرات الثورة الرقمية في القرن الواحد والعشرين والمجتمع الشبكي هو روح هذا القرن، والشبكة هي هويته الخاصة والسمة الرقمية لمجتمع الغد، في حين أن الهدف من هذا الإعلام السياسي هو صناعة الرأي العام الذي يشمل ويضم الاتجاهات العامة المعبرة عن تعددية المجتمع وتنوعه.

ورغم التأكيد في مقدمة الدراسة على هيمنة البعد السياسي لمفهوم الرأي العام، فإن الأمر لا ينفي كونه ظاهرة مركبة تجمع بين ما سياسي واجتماعي ونفسي، وبالتالي فإن المتدخلين في تحديد مفهوم ودلالة الرأي العام هم الفرد والدولة والمجتمع، مما يجعله موضوعا خلافيا على الدوام. لكن يبدو أن الخاصيات المهمة التي تسعى الدراسة إلى إثباتها هي:

إن الرأي العام ليس بالظاهرة الجامدة ولا المنفعلة، إنه جملة الروى والقناعات والأفكار الواعية التي تحقق شرط التفاعل بين الفاعلين السياسيين. وهذا التوجه الدينامي لمفهوم الرأي العام يؤسس أبعاده ضمن السياق السياسي العام الذي عرفته دول العالم منذ تسعينيات القرن الماضي، وانتقالها من مجتمعات جماهيرية إلى مجتمعات شبكية، فالرأي العام الحقيقي يجب أن يمتلك كفاءة سياسية كشرط ضروري في تكوينه، حتى يحق له المساهمة في ضمان حرية التعبير وحرية المشاركة في النقاشات والتجمعات وصناعة القرارات السياسية، وهذا الأمر لن يتم بدوره إلا من خلال الحضور العقلاني والواعي للفاعلين السياسيين.

الفقرة الثانية: الرأي العام نحو فضاء عمومي عربي.

إن الشعوب العربية حديثة العهد بوسائل الإعلام الجماهيرية، فقد كان أول اتصال لها بهذه الوسائل في عشرينيات القرن الماضي، أي قبل تأسيس دولة الاستقلال بثلاثة عقود من الزمن، وطوال تلك الفترة تم استخدام الصحافة المكتوبة والمسموعة على نطاق واسع من قبل الدول العربية، وذلك في مسعى لتحقيق شروط التعبئة السياسية خلال معركة البحث عن استقلال ضد المستعمر الأجنبي، ومع دولة اعتماد ذات الوسيلتين لتحقيق مقومات التماسك الاجتماعي بين مكونات الاستقلال تم الشعب وضمان شرعية الدولة الوطنية واستمراريتها، ولعل هذا ما يفسر إصرار الدولة على تكريس المنظور الوظيفي للصحافة المكتوبة والمسموعة، واعتمادهما معا كأدوات لتشكيل السياسة الداخلية للدولة العربية والمحافظة على الاستقرار والأمن العام داخل المجتمع"[15].

بيد أن هذه السياسة العامة لبعض الدول، كانت محكومة حينها بجملة من الإكراهات السياسة المرتبطة بشرعيتها السياسية أو بمشروعيتها المجتمعية، إلى الحد الذي دفعت بعض الدارسين إلى تبني مواقف نقدية صارمة في تناول مفهوم ووظيفة الدولة الوطنية العربية في علاقتها بالمجتمع، ففي نظر هؤلاء "لم تكن دولة بالمعنى المعروف نظريا للدولة وإنما كانت مجرد سلطة، لا دولة، تمارس أدوارا تقوم على الاستحضار الدائم للسيطرة الأمنية على الواقع الاجتماعي، من دون ان تقوم بالدور الحقيقي للدولة القائم على المساواة بين المواطنين والمشاركة السياسية وعدم إضفاء صفة القداسة على الحاكم".[16] وأن "مفهوم السلطة[17] ودلالتها يختزل في الحاكم الفرد سواء أكان عسكريا أو مدنيا، أو ذاك الذي يمثل امتدادا لأسرة تتوارث الحكم"، في حين أن ذات المنظور جعل من الإعلام مجرد خطاب رسمي للتعبير عن الحكومة أو الدفاع عن سياسة الحاكم أو تبريرها، وأن وسائل الإعلام تحولت إلى "مجموعة آليات صارمة للضبط الاجتماعي والسياسي القائمة على التنظيم والتعبئة"، ولم تقف الدولة الوطنية عند هذا الحد، بل عملت عبر دساتيرها الوطنية فرض جملة من القيود الرقابية والقانونية للتحكم أكثر في هذه الوسائل وإن كان الأمر يختلف من بلد عربي لآخر كما سيتضح لاحقا داخل الحدود العامة لهذا الإطار السياسي المغلق. واستحضارا للأدوار الاجتماعية والسياسية التي تقوم بها هذه الوسائل في علاقتها

بمؤسسات دولة الاستقلال، قام الباحث الإنكليزي "وليم راف "(William A. Rugh.) بتقديم تصنيف لأداء الصحافة العربية في علاقتها بالتحولات السياسية للدولة الوطنية العربية، من خلال التركيز على السياسة التحريرية لوسائل الإعلام في الدول العربية ومحتوى الرسالة المقدمة.[18]

وقد اعتمد "وليم راف" توزيع الصحافة العربية إلى ثلاثة محاور متباينة هي:

صحافة الولاء :Loyaliste Presse/وهذه العينة من الصحافة تدين بالكامل للنظم السياسية الحاكمة في أقطارها، وهي صحافة مسخرة كليا للقيام بأدوار عامة تقوم على تكريس سلطة النظام السياسي الحاكم والمحافظة على الأمن العام، وقد وضع راف في هذه الخانة صحف دول المملكة العربية السعودية والأردن، والإمارات، والبحرين، وقطر.

صحافة التعبئة :Mobilizing Press/وهذه العينة من الصحافة، حسب راف، تترجم الخيارات السياسية الكبرى لبعض الدول العربية التي اختارت التوجه الاشتراكي كآلية للحكم، وضمن هذا العينة وضع صحف الجزائر ومصر والعراق وليبيا، واليمن، والسودان، وسوريا.

صحافة التعددية/Diverse Presse: وقد وضع راف في هذه الخانة صحف كل من لبنان بدرجة أكبر، والمغرب والكويت. وصحافة هذه الدول حسب رأيه تتميز بكونها تستفيد من درجات متقدمة من الاستقلال النسبي للمؤسسات الصحفية في علاقتها بالحكومات، إلى جانب اتساع الهامش التحريري في التعاطي مع بعض القضايا الشائكة وليس كلها.

ورغم اقتصار دراسة "وليم راف" على الصحافة المكتوبة كأداة للقياس والتوزيع والتحليل، فإن الجانب الأبرز في الدراسة، هو أنها إضافة إلى كونها أرخت للحظة لنشوء العلاقة بين وسائل الإعلام والدولة الوطنية في السياق العربي منذ الاستقلال، فقد قدمت صورة أولية للخريطة العامة للسياسيات الإعلامية العربية السائدة منذ خمسينيات القرن الماضي حتى نهاية السبعينيات. وهي ذات السياسة التي تتقاطع في نقطة التعامل مع الإعلام والمؤسسات الإعلامية عموما، باعتبارها الوجه الآخر المكمل لسياسة الدولة الوطنية العربية، التي تناط بها مهمات ضبط الجمهور والسيطرة عليه، والتحكم في المعلومة وتجميل صورة السلطة الحاكمة بما يجعلها الخيار الوحيد والأوحد أمام الشعوب،[19] واللافت للنظر أن الدولة الوطنية العربية، ليبرالية كانت أم اشتراكية، ورغم أنها سعت لمحاكاة التجارب السياسية الغربية والسير على نهج نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإنه حينما يتعلق الأمر بالسياسات الإعلامية للدول وحق المواطن في الإعلام، كما هو منصوص عليه في المواثيق الدولية، خاصة الاتفاقية الدولية حول الحقوق المدنية والسياسية، فإننا نجد أن الممارسات الإعلامية عموما كانت تتم تحت وصاية النخبة السياسية الحاكمة الماسكة بسلطة القرار، فصحافة التعددية التي تناولها وليام راف في وصفه للتجارب الإعلامية في لبنان والمغرب والكويت والتي اعتبرها وجها مختلفا لما هو سائد، قد تكون استفادت من هامش معين للحرية الصحفية في تناول القضايا الكبرى للدول، لكنها في واقع الأمر تحيل على تعددية متحكم فيها.

رغم كثرة الحديث عن الرأي العام العربي ورغم تعدد محاولات استغلاله وتوظيفه وادعاء الحديث باسمه، فإن الساحة العربية لم حوارا جادا ومتصلا وعلميا حول القضايا التي يثيرها الرأي العام، وإمكانية استطلاع آرائه ورصد وتحليل توجهاته، فضلا عن علاقته بعملية التحول الديمقراطي التي يجرى الحديث عنها بإلحاح هذه الأيام.

ويمكن القول بأن غياب المناخ الديمقراطي وانتهاك الحريات العامة في مجمل الأقطار العربية قد ضاعف من عمليات الخوف والحجر على مناقشة قضايا الرأي العام وإجراء استطلاعات منتظمة وعلمية وعلنية له في العالم العربي، كما ضاعف أيضا من عمليات التلاعب بالرأي العام لخدمة الحكومات العربية القائمة.

ان محاولة دراسة الرأي العام وقياسه في بعض الأقطار العربية –على اختلاف أنواعها ومجالاتها– لم تتجاوز مرحلة التجريب، حيث لم تتبلور تقاليد علمية أو مهنية متفق عليها بين الباحثين أو المشتغلين باستطلاعات الرأي والرأي العام.

اولا: الرأي العام العربي في قضايا ثورات الربيع العربي.

يمكن القول بأن الاتجاه العام السائد للجمهور السياسي العربي تجاه ماهية الربيع العربي يجد تفسيره في المخرجات الثلاثة التالية:

1– إن الاتجاه السائد والغالب وسط الجمهور السياسي العربي[20] بعد هذه السنوات الاخيرة من اندلاع شرارة الربيع العربي، لا زال متمسكا بكون الربيع العربي ثورة عربية لا تعترف بالسياقات الزمانية ولا المكانية التي رسمتها الحدود الجغرافية للدولة الوطنية، كما أنها تتجاوز مقولات الانتفاضة بفتح هذا الفعل على أفق ثوري مشرع على كل الاحتمالات.

2– إن ثورة الربيع العربي شكلت في جوهرها مطلبا سياسيا للجمهور العربي سواء كان جمهورا عاما أو جمهورا سياسيا، وهذا ما تؤكده هذه الأرقام، ف138 عينة مفردة من مجموع العينات البالغ عددها 389 (استطلاع قناة الجزيرة القطرية) قالت بأن الربيع يجمع بين مقومات الثورة والانتفاضة، وهذا يعني أن القراءة السياسية للجمهور السياسي العربي كانت تنظر لهذا الفعل باعتباره مطلبا جديدا وضروريا للتغيير السياسي بعد أكثر من ستة عقود من الجمود السياسي وهيمنة الدولة.

3– إن هذا التناول يتماهى إلى حد بعيد مع ما تم التوصل إليه في القسم التحليلي من الدراسة، حيث أفضى بنا التحليل الخطابي لنشرات الحصاد، إلى وجود علاقة تفاعلية بين أجندة الجمهور السياسي والأجندة السياسية لقناة الجزيرة مثلا، فتحليل عناوين نشرات الحصاد والفواصل التحريرية كشفت عن وجود نسبة كبيرة من التناغم بين الأجندتين، فالرؤية التحريرية التي تقدمها قناة الجزيرة للجمهور العام العربي هي ذاتها الموجودة لدى الجمهور السياسي العربي.

وبالانتقال إلى المستوى الإقليمي، يلاحظ ان الاتجاه العام للرأي العام الشرق أوسطي حول ماهية الربيع العربي في المشرق العربي، تخرج عن الإطار العام المرسوم على مستوى الرأي العام العربي[21].

ان صناعة رأي عام قادر على تغيير وجهة الأحداث والانتصار لهذا المشروع أو ذلك"، يقتضي الحسم في مسألة الأسبقية والتأسيس بين وسائل التواصل الاجتماعي والقنوات الفضائية، فالامتياز النسبي لوسائل التواصل الاجتماعي –حسب الإحصائيات العامة للدراسة يعني بالضرورة أنها هي المسؤول الأول والأخير عن التغيير السياسي في العالم العربي، وأن القنوات الفضائية مجرد داعم لهذه الوسائل، بل على العكس من ذلك، إذ أن الأصل في الإعلام السياسي يقوم على أولوية القنوات الفضائية التي كان لها قصب السبق منذ تسعينيات القرن الماضي في تشكيل الأرضية المناسبة للتغيير السياسي ضمن الإطار العام لمجتمع الإعلام والمعرفة.

في حين أن وسائل التواصل الاجتماعي تمثل محصلة جديدة لتطبيقات الإعلام الجديد بأشكاله الرقمية والتفاعلية والاجتماعية ضمن الشروط العامة لعمليات التشبيك في المجتمعات الشبكية، وبالتالي فالحضور الجلي لوسائل الإعلام الاجتماعي خاصة الفيس بوك وتويتر وقيامهما بالأدوار السياسية الجديدة، جاء متأخرا مع ثورات الربيع العربي، حيث كان لها بالغ الأثر في توحيد التشكيلات الاجتماعية عربيا لمواجهة الاستبداد السياسي، وهذا الأمر يتسق أيضا مع الأرضية العامة التي توحد هذه الوسائل على المستوى العالمي والقائمة على "مناصرة الفكر الحر وحقوق الإنسان بهدف تشكيل عقل كوني يؤمن بتغيير العالم".[22]

ويبدو أن الاتجاهات العامة للرأي العام المشرقي تكرس ذات المنظور المرصود لدى الرأي العام العربي، فقد أبانت الإحصائيات أن دور وسائل التواصل الاجتماعي في انطلاقة الربيع العربي ومواكبة تطوراته كان بنسبة 55.6%، في حين أن نسبة القنوات الفضائية بنسبة 42.1%.

أما على مستوى الرأي العام المغاربي، فالملاحظ أن نسبة مساهمة القنوات الفضائية في انطلاقة وتطوير الثورات العربية انتقلت للصدارة بنسبة 63% متخطية بالنصف تقريبا نسبة وسائل التواصل الاجتماعي بنسبة 37%، ونفس النتيجة نجدها لدى الرأي العام الخليجي الذي يؤسس خصوصيته الإقليمية من خلال الإعلام من دور ومساهمة القنوات الفضائية في ثورات الربيع العربي بنسبة 47% في مقابل وسائل التواصل الاجتماعي التي بلغت نسبة مساهمتها 46%، وبالتالي فإن تقارب النسب المستخلصة من الإحصائيات الخاصة بمساهمة القنوات الفضائية ووسائل التواصل الاجتماعي في ثورات الربيع العربي على المستوى الأقاليم الثلاثة، تؤكد أن عملية التأسيس والأسبقية ستبقى مفتوحة على مزيد من الأخذ والرد، وإن كانت المعطيات التاريخية تؤكد اسبقية القنوات الفضائية[23].

فالأصل في الإعلام السياسي هو القنوات الفضائية وليس وسائل التواصل الاجتماعي، لأن الأولى اسبق زمنيا وذات هوية مؤسساتية، حين ان الثانية تمثل اجتهادات فردية لتطوير مؤسسة التلفزيون الفضائي دون أن تتمكن من تعويضه أو إلغائه، وهذا ما يمكن تأكيده من خلال تجارب علمية مرتبطة بالتلفزيون الفضائي التفاعلي الذي أضحى يستوعب جميع وسائل التواصل الاجتماعي، هذا بالإضافة إلى الحضور الأول لوسائل التواصل الاجتماعي في العالم العربي خاصة فيس بوك وتويتر قبل ثورات الربيع العربي، كانت تستخدم لأغراض ترفيهية، لكنه مع الربيع العربي تحولت إلى أدوات للتحفيز السياسي للجمهور قصد المساهمة في بناء مرحلة سياسة حاسمة لبناء مستقبل سياسي واجتماعي والإعلامي في أكثر من بلد عربي، وهذا الأمر لوحده كاف ليؤكد أن الأصل في وسائل الإعلام السياسي هي القنوات الفضائية وأن وسائل التواصل الاجتماعي أدوات اكتسبت وظيفتها السياسية في سياق تحولات الربيع العربي في العالم العربي.

إن مجموع الإحصائيات العامة والإقليمية السابقة، تؤكد أن منظور النخبة السياسية للعربية لتعاطي الجزيرة مع تيارات الإسلام السياسي بعد أزيد من عقد من انطلاقة الربيع العربي، ما زال مدموغا بذات المواقف التي تم تعميمها وتوريثها منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر، والمتعلقة بدور تغطيات الجزيرة لأخبار تنظيم القاعدة وبث أشرطة أسامة بن لادن، جعل الكثيرين يرون بأن هناك تناغما بين الخط التحريري للقناة والخطوط العامة لهذا التيار[24]، دون أن يتحقق إجماع بشأن هذا التناغم من عدمه.

لكن هذه التخريجات لا يمكنها أن تعفي من طرح السؤال المتعلق بطبيعة الشارع العربي قبل الربيع العربي وبعده، وما هي القوى السياسية المهيمنة في هذا الشارع.

والجواب سيكون هو أن تيارات الإسلام السياسي، وبصرف النظر على المواقف التي تدعمها أو التي تناصبها العداء، فالموكد أن هذه التيارات تمثل مكونا أساسيا من المشهد السياسي منذ تسعينيات القرن الماضي، وأن خطاب الإسلام السياسي أصبح معطى ثابتا في الخريطة السياسة العربية، بل من الدول من تبنى منظومة الإسلام السياسي كألية سياسية للوصل إلى الحكم قبل الثورات العربية، كما أن التجارب السياسية لبعض دول الربيع العربي التي أخذت موقعا متقدما في خريطة الاحتجاجات خلال الهبة الثورية، ساهمت في إيصال بعض القوى السياسية المنتمية للإسلام السياسي إلى سدة الحكم عبر صناديق الاقتراع مثل ما وقع في مصر و تونس.

وبالتالي فإن تفسير عمليات ترجيح قناة الجزيرة لكفة تيارات الإسلام السياسي خلال الثورات العربية، جاء من موقع أن القوى السياسية الإسلامية شكلت مكونا وازنا من مكونات المشهد السياسي العربي في هذه المرحلة[25]، إضافة إلى أن هذه القوى لم تكن لها تمثيلية سياسية في حكومات ما قبل الربيع العربي، ما جعلها بديلا مقترحا للتيارات السياسية الأخرى التي فقدت رصيدها السياسي والحزبي خلال مشاركتها في حكومات ما قبل الربيع العربي.

فمن خلال تسليط الضوء على وسائل الإعلام في العالم العربي، ستكتشف تعاظم دور الفضاء الإعلامي، وكذلك الإلكتروني خلال السنوات الماضية ليعبرا عن مأزق حقيقي للأنظمة الحاكمة، فقد كان من شأن القنوات الفضائية العابرة للقومية وشبكة الإنترنت إحداث شروخ في بنية الاستبداد العربية، وكسر قبضة الأنظمة الحاكمة، وسيطرتها على المعلومات، ويضيف الكاتب أن ثمة إشكالية تعاني العلاقة الثنائية بين الإعلام والمواطن العربي، وهي أن المواطن يركن إلى الاعتماد على وسائل الإعلام التي تلبي تحيزاته، وتتوافق مع

وخلفيته الفكرية، وبالتالي فمن غير المجدي توجيه الانتقادات لوسائل الإعلام العربية، فهي في المقام الأول والأخير تعكس واقعا وتوجهات جمهور المتلقين للرسالة الإعلامية.

ثانيا: اتجاهات الرأي العام في موضوع أداء وسائل الإعلام السياسي العربي.

كشفت اتجاهات الرأي العام العربي فيما يخص دور العامل الخارجي في عملية التحول الديمقراطي عن كثير من الأهمية، رغم أن مواطني المنطقة العربية لا يرون أن هذا العامل هو العامل الأساسي الذي يعوق عملية التحول الديمقراطي في المنطقة، ويعرض هذا التقرير اتجاهات الرأي العام تجاه ثورات الربيع العربي من خلال التركيز على تقييم المواطنين العرب للثورات العربية وتعثّر الربيع العربي، ويعرض أيضا اتجاهات الرأي العام نحو تقييم سياسات القوى الدولية والإقليمية من خلال تحليل نتائج استطلاعات الرأي العام نحو الولايات المتحدة الأميركية، وروسيا، و تركيا، وإيران، وذلك بهدف البحث في آراء المواطنين العرب نحو قضايا التحول الديمقراطي[26].

ويساهم تشكيل الرأي العام حول بعض القضايا الهامة مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات العامة وإقرار النزاهة وتحقيق وغيرها من الإشكاليات المصيرية بالنسبة للدول والشعوب، في الضغط على الفاعلين الأساسيين في المجتمع والدفع بهم إلى إحداث تغيرات جوهرية في الأوضاع القائمة والاستجابة لانتظارات عموم المواطنات والمواطنين.

اذ يتم تكوين الرأي العام عن طريق انخراط العديد من الفعاليات الحزبية والنقابية والحقوقية والفكرية والصحفية في إثارة قضايا منها غياب الديمقراطية، تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، تزوير الانتخابات، الاختطافات، استعمال الدولة للعنف ضد المواطنين، والإجهاز على حقوق الإنسان بشكل عام.

ووعيا منها بخطورة الرأي العام وأهميته في تحريك وتأطير الفكر السياسي الجمعي لمختلف أفراد المجتمع في اتجاه النضال من أجل أو ضد قضية معينة، قامت العديد من الأنظمة الديكتاتورية بالتحكم في منابع ومصادر تشكيل الرأي العام كالإعلام، والصحافة، والمؤسسات الثقافية والجامعية، كما عملت على قمع وملاحقة المنتجين الأساسيين لهذا الرأي من كتاب وصحفيين وسياسيين، ومنعهم من الإفصاح والدفاع عن مطالب مختلف الفئات الاجتماعية[27].

وبفضل آليات التواصل الاجتماعي، استطاع المواطن العودة إلى الواجهة كفاعل أساسي وليس كزبون انتخابي، حيث شكلت وتشكل قوة ضاغطة لصالح المواطن للإدلاء برأيه والتعبير عن موقفه، كما أنها برهنت عن إمكانياتها المتعددة والمختلفة للتأثير على الرأي العام الوطني والدولي.

المبحث الثاني: الرأي العام والممارسة السياسية.

تُعَدُّ التعددية الحزبية ركيزة أساسية في الأنظمة السياسية للدول المتقدمة، حيث تُمكِّن من مواجهة تحديات نشر الثقافة السياسية وتوعية المواطنين وتأطيرهم، بالإضافة إلى الدفاع عن حقوق الفئات الشعبية، بهدف ترسيخ أسس الديمقراطية وبناء مجتمع حديث. هذا السياق، يُعَدُّ الاهتمام بالسياسة عاملاً محورياً في تطور المشهد السياسي، وهو ما سيتم تحليله في المطلب الأول، يليه دراسة الحزب لدى الرأي العام المحلي (المطلب الثاني).

المطلب الأول: الممارسة السياسية في ارتباطها بالديمقراطية التشاركية.

لا يمكن الحديث عن الديمقراطية والتنمية السياسية إلا إذا قسنا نسبة المشاركة السياسية في بلد من البلدان، وقسنا أيضا مدى تمتع المواطنين بالحريات الطبيعية والمكتسبة، ومدى انتشار ثقافة حقوق الإنسان في البلد نظرية وخطابا وممارسة، ومدى السماح للمواطنين

بالتعبير عن آرائهم بكل حرية بلا خوف، أو عنف، أو ضغط، أو محاسبة، فديمقراطية الدول وتنميتها السياسية تقاس بنسب المشاركة السياسية، وانتعاش الثقافة السياسية، ومدى مساهمة مؤسسات الدولة ومجتمعها المدني في إثراء التنشئة السياسية لدى المواطن.

وعليه، «تعتبر المشاركة السياسية هي أساس الديمقراطية من خلال اتساع الاقتراع الشامل وامتداده بدرجات مختلفة من دولة إلى أخرى لكل أعضاء المجتمع حيث الرجال مثل النساء ومن خلال أيضا المؤسسات الشرعية التي تشجع وتيسر اللقاءات والتجمعات السياسية، والتواجد الحزبي أو التنظيمي، وحق وضع الملصقات، والقيام بالاتصالات وغير ذلك، ويساهم تشجيع المشاركة في تطبيق الشرعية السياسية مما يجعل الإنسان كائنا سياسيا»[28].

فالمشاركة السياسية هي أساس الديمقراطية والمواطنة في بلد ما، ومن خلالها نحكم على بلد ما بأنه بلد ديمقراطي أو متخلف، ويعني هذا أن «المشاركة هي جزء لا ينفصل عن مفهومات الديمقراطية الأخرى كالتجمع، والمساواة، وسيادة الشعب، ومناقشة أو تعديلها، كما أن المشاركة السياسية تعد المقياس لنمو الحكومات الديمقراطية، وهناك من يعتبر عملية المشاركة السياسية من الأنشطة الإدارية التي يشارك الأفراد بمقتضاها في اختيار الحاكم، وصياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر، أي إنها تعني اشتراك الأفراد في مختلف مستويات النظام السياسي.[29]

وتختلف المشاركة السياسية للشباب حسب النوع والجغرافيا والبيئة، ويعني هذا أن العمل السياسي لا يمارس في فراغ، وإنما داخل حيز مكاني وجغرافي له سماته الفردية، وفي بنية مجتمعية لها خصائص معينة، فالحيز المكاني محكوم بمساحة محددة، وبموقع جغرافي له خصائص وتضاريس ومناخ وحدود معينة، وبموارد طبيعية قد تكون شحيحة أو وفيرة متنوعة أو غير متنوعة، أما البنية المجتمعية فهي محكومة بشعب له خصائص اجتماعية وثقافية وعرقية ولغوية ودينية معينة، وهذه كلها سمات وعوامل من شأنها أن «تؤثر تأثيرا كبيرا في العملية السياسية في أي مجتمع، وتتيح فرصا أو تفرض قيودا قد تضيق أو تتسع في ما يتعلق بإدارة شؤون الدولة والمجتمع».[30]

معنى ذلك أن «لكل نظام سياسي بيئة تؤثر فيه ويؤثر فيها، فالنظام السياسي، بشكل عام، والحكومة، بشكل خاص، هما مرآتا البيئة وإفرازان لها، كما أنهما قد يكونان أداة لتغيير هذه البيئة وتطويرها في الوقت نفسه، لذلك تبدو العلاقة بين النسق السياسي والفاعل السياسي علاقة تفاعلية في الأساس وتسير دائما، اتجاهين وليس في اتجاه واحد».

تبعا لذلك، نستشف، أن الفعل السياسي يتأثر جغرافيا وبيئيا ومكانيا، كاختلاف المشاركة السياسية من البادية إلى المدينة، أو من إلى الحضر، مما يجرنا هنا الى دراسة علم الاجتماع السياسي القروي، وعلم الاجتماع السياسي الحضري، وعن كون شباب الأرياف والبوادي بالمغرب، بعد الاستقلال، وبخاصة في العقود الأخيرة، أقل اهتماما بالشؤون السياسية الداخلية والخارجية لوطنهم مقارنة بشباب المدن والحواضر المغربية، ويعود ذلك إلى عوامل ذاتية وموضوعية يمكن حصرها فيما يلي:

1 – هجرة أغلب الشباب المغربي من الريف إلى المدينة، أو هجرتهم من المغرب إلى الضفة الأخرى للبحث عن لقمة الخبز، وهذا ما جعلهم لا يبالون بالشأن العام لبلدهم على المستويين الداخلي والخارجي، فهم يركزون بالدرجة الأولى على الهموم الاقتصادية والاجتماعية والدينية على حساب الهموم السياسية التي تقلقهم وتزعجهم وترهبهم[31].

وعند عودة هؤلاء الشباب المغتربين إلى بلدهم لقضاء عطلة الصيف، نجدهم يهتمون فقط بأسرهم وعائلاتهم القريبة والبعيدة، مع الانشغال بالبناء والعمران لإيواء أولادهم، من دون الاهتمام بالأمور السياسية التي لا تعنيهم في شيء.

2– انعزال أهل البادية في الكهوف والجبال والمغارات، وابتعاد بعضهم من بعض في قمم الجبال وروابيها وتلالها محافظة ومقاومة وتمنعا، كما هو حال الشباب الأمازيغي بالريف والأطلس الكبير والمتوسط والصغير، وهو ما حال دون الاهتمام بأمور السياسة الداخلية والخارجية لبلدهم، أو دون ممارسة الفعل السياسي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

3- بعد شباب البوادي والأرياف من مراكز الحضر، وقد منعهم ذلك من الاستفادة المثلى من التوعية السياسية، والتنشئة السياسية، ناهيك بقلة المؤسسات السياسية والأحزاب والنقابات التي تقوم بدور التأطير والتوعية السياسية في الأرياف والبوادي.

4- ضعف أداء الأحزاب السياسية والنقابات العمالية التي يمكن أن يكون لها دور في تفعيل المجتمع القروي، وتنميته سياسيا على الرغم من الشعارات السياسية الكبرى من أجل تطوير المجتمع القروي وتنميته على جميع الصعد والمستويات، ناهيك عن غياب المؤسسات التربوية والتعليمية والفنية والثقافية التي يمكن أن تعد قاطرة التنمية بمختلف أنواعها.

5 – صعوبة الحديث عن مجتمع مدني في بوادي المغرب وأريافه، بمختلف مقوماته وأسسه الديمقراطية والتشاركية، وحتى إذا وجد هذا المجتمع، فإنه يتخذ طابعا اجتماعيا واقتصاديا محلياً يعنى بمشكل الجفاف، ومشكل البطالة، ومشكل التصحر، ومشكل البيئة، ومشكل الطاقة، ومشكل التربية والتعليم، ومشكل النقل، ومشكل الصحة، وقلما يهتم بالقضايا والشؤون السياسية الكبرى الداخلية والخارجية، وعدم الجدوى من الخوض في المشاكل السياسية.

6- انتشار الأمية والجهل والفقر والتخلف بين شباب الأرياف والبوادي المغربية، وانقطاعهم عن الدراسة المبكرة بسبب ارتفاع نسبة الهدر المدرسي، واهتمامهم بالفلاحة والزراعة، ناهيك عن بعد المدارس والمؤسسات التعليمية من أغلب المناطق الريفية، وبخاصة الجبلية منها[32].

7- ضعف المشاركة السياسية في الانتخابات مقارنة بنسبة المشاركة في المدن والحواضر المغربية بسبب اللامبالاة، وانشغال بأمورهم الشخصية، ورغبتهم في الهجرة نحو المدن، أو الهجرة نحو خارج المغرب للبحث عن العمل الشريف، ثم اقتناعهم بعدم جدوى الفعل السياسي بشكل من الأشكال.

8 – غياب الوعي السياسي لدى معظم شباب الأرياف، ما عدا شباب الجامعة الذين يعودون إلى مواطنهم من لحظة إلى أخرى، ولكن من دون أن يكون لهم دور مهم في التغيير السياسي، أو في توعية أهل الريف الذين يغرقون في دياجي الاستلاب والوعي الساذج واللامبالاة، وعدم الاهتمام بأمور السياسة الداخلية والخارجية.

9- إذا كانت هناك مشاركة سياسية ضيقة وضئيلة ومحدودة في البوادي والأرياف المغربية، فإن ذلك يخضع لمنطق الولاءات المصلحية والانتهازية رغبة في إرضاء بعض الشخصيات الكاريزمية النافذة في البادية أو الريف، أو من أجل الدفاع عن عصبية قبلية معينة قصد تثبيت نفوذها ماديا ومعنويا، أو مساندة الأقرباء احتراما لرابطة الدم، أو دفاعا عمن يحامي الدين وفق أيديولوجيا المعتقد، أو نزولا عند إغراءات المال والفساد، أو المشاركة في الانتخابات الوطنية أو المحلية خوفا من العقاب والمحاسبة، وعدم قضاء حاجاته الإدارية والمرفقية، وقلما نجد من يشارك سياسيا في الانتخابات بسبب البرامج السياسية لانتشار الأمية والجهل والتخلف، وغياب وسائل والبنية التحتية واللوجستية.

10- يلاحظ غياب الديمقراطية الحقيقية[33] والتنمية السياسية في البوادي المغربية أكثر فأكثر، لغياب التنشئة السياسية، وانعدام الوعي والثقافة السياسية لدى معظم شباب البوادي المغربية لذلك، فهم لا يهتمون بالشأن الداخلي العام، فكيف يهتمون بالشأن الخارجي الذي لا يعنيهم في أي شيء.

ولا يمكن لشباب الأرياف والبوادي المشاركة في الحياة السياسية، والانخراط في المجتمع المدني والسياسي إلا إذا وجدت بنية مناسبة وملائمة للإقلاع الاقتصادي والتنموي، وتوافرت مؤسسات تربوية وجامعية وسياسية ومدنية وإدارية كافية لتسمح للشاب البدوي أو الريفي بالمساهمة في إثراء الحياة السياسية وتنشيطها وتفعيلها.

ولن يتحقق ذلك أيضا إلا بوجود تنمية اقتصادية واجتماعية وبشرية تحد من بطالة الشباب تدريجا، بخلق فرص العمل، وتنمية القطاع الزراعي، وبناء المعامل والمنشآت والوحدات الإنتاجية في مجال الفلاحة والزراعة والقطاع الحيواني، وجلب الاستثمارات الوطنية والأجنبية إلى القرى، وخلق التعاونيات الفلاحية والصناعية، وتثقيف الشباب سياسيا ومدنيا، وتأسيس فروع مختلفة للأحزاب السياسية والنقابات العمالية في كل نواحي البادية المغربية، ورسم سياسة استراتيجية للحد من الفقر والأمية والجهل والتخلف، وبناء قرى نموذجية مجهزة بالماء والكهرباء والهاتف والإنترنت..، لذلك نلاحظ مشاركة ضعيفة لشباب البوادي والأرياف مقارنة بشباب المدن والحواضر الكبرى والمتوسطة والصغيرة، بيد أن مشاركة هؤلاء الشباب مشاركة محدودة وضيقة وضحلة، ولكنها تتميز بالعنف الثوري، والميل نحو الاحتجاجات الصاخبة، واستعمال العنف والتطرف والتشدد في التغيير مقارنة بالاحتجاجات السلمية في المدن والحواضر[34].

علاوة على ذلك، يتم استخدام الوسائل التقليدية في البوادي المغربية التقليدية، مثل: استغلال الولاء والقرابة والدين والتصوف وهيبة الشخصية في حث الشباب على الاندماج والانخراط والمشاركة السياسية، فمشاركة شباب البوادي هي مشاركة تقليدية على عكس المشاركة في المدن والحواضر، وهي مشاركة سياسية عصرية وتقنية واعية بمعنى الكلمة، ويرى "صموئيل هنتنغتون" في كتابه النظام السياسي لمجتمعات متغيرة أن «المشاركة السياسية في المجتمعات التقليدية منتشرة على مستوى القرية، لكنها في أي مستوى أعلى من القرية تكون محدودة في فئة صغيرة جدا، وقد تتوصل المجتمعات التقليدية الكبيرة أيضا إلى مستويات عالية نسبيا من السلطة العقلانية والتفصيل البنيوي، لكن المشاركة السياسية ستكون أيضا محدودة في نخبة أرستقراطية وبيروقراطية صغيرة نسبيا، وإن أهم أوجه العصرنة السياسية هو، بناء على ذلك، مشاركة فئات اجتماعية في السياسية، فوق مستوى القرية أو المدينة، في نطاق المجتمع كله، وتطوير مؤسسات سياسية جديدة، كالأحزاب السياسية، لتنظيم هذه المشاركة[35].

المطلب الثاني: الممارسة السياسية والرأي العام.

مما لا شك فيه أن وسائل الإعلام تلعب دورا هاما في الربط بين الرأي العام والأحزاب السياسية، وأن الأخيرة مصدر للمعلومة التي تتكفل وسائل الإعلام بإيصالها للرأي العام عن طريق الإخبار والتأثير عليه من أجل الوصول إلى السلطة.

من هذا المنطلق السياسي والفلسفي لدور الأحزاب السياسية كتنظيمات، فإن مقاربتها من زاوية التحليل السوسيولوجي والتحليل السياسي تقتضي تفكيك مستوياتها النسقية ووظائفها على ضوء النظريات الجديدة في مجال التحليل السياسي، ومناهج تحليل التنظيمات السوسيولوجية، بحيث تشكل وضعية الأحزاب المغربية اليوم والتحديات التي توجهها في تنزيل وظائفها التأطيرية وأدوارها السياسية، تحديا للفاعل السياسي والمنشغلين بقضايا التنمية.

كما تشكل هذه الوضعية غير السوية إشكالا عميقا في المضي نحو ترسيخ مكتسبات دستور 2011، وتجويد الممارسة السياسية والعمل السياسي، بما ينعكس سلبا على الحياة العامة في مجمل تجلياتها.

والعديد من الدراسات تناولت الأحزاب السياسية المغربية من زاوية علم السياسة الصرف، ودارسات أخرى تناولت هذه التنظيمات من زاوية سوسيولوجيا التنظيم ضمن حقل علم الاجتماع، لكن دون حصول تعاطي لإشكالية الأحزاب السياسية من خلال توظيف لآليات ومناهج التحليل السياسي وسوسيولوجيا التنظيم، وهذا ما بات يعرف اليوم بدراسات وأبحاث (السوسيولوجيا السياسية)، وهو توجه جديد بدأ يتقوى شيئا فشيئا في حقل العلوم السياسية، في أفق توطين تعاطي جديد مع واقع الأحزاب السياسية المغربية ينطلق من دراستها سياسيا وسوسيولوجيا، من خلال التركيز على وظائف الأحزاب من منظور جديد ينبني على مفهوم إستراتيجيات الفاعل الحزبي

وتراتبية أنساقه الفرعية المشكلة للنسق البنيوي العام وبالنتيجة تحليل وظائفه بناء على تفكيك هذه المستويات الناظمة للفعل الحزبي بالمغرب .

من هنا تنتصب ملحاحيه تسطير مقاربة إستراتيجية تستهدف بالأساس القاعدة الجماهيرية والموارد البشرية لهذه الأحزاب، من خلال إستراتيجية التأطير وهي إستراتيجية ينبغي أن تبنى على مقاربات جديدة ومتجددة، فالأحزاب السياسية يتوجب عليها إنتاج بروفيلاتها داخل نسقها الفكري والثقافي والسياسي، وليس البحث عن هذه البروفيلات الجاهزة والعمل على استقطابها بسهولة.

إن العمل التأطيري يجب أن يكون قاعديا وعبر مراحل تأطيرية متماسكة ومتسلسلة داخل مؤسسات الحزب، انطلاقا من تنظيماته الشبابية إلى القطاعية ثم المؤسسات الهيكلية والتنظيمية المحلية والإقليمية والجهوية وأخيرا الوطنية[36].

كما أن هذه التنظيمات الموازية للحزب والمشتغلة تحت مظلته يتوجب عليها خلق أدوات وإستراتيجيات لـ لمتأطير والتكوين والاستقطاب خاصة بها، مثلا إستراتيجيات موجهة إلى الشباب بشكل عام (الطلبة، التلاميذ) وإستراتيجيات موجهة إلى المرأة (المرأة العاملة، المرأة القروية..) وإستراتيجيات موجهة إلى رجال الأعمال المقاولين الشباب والمجموعات المهنية الخدماتية وفعاليات المجتمع المدني والمثقفين.

إن هذه الإستراتيجية المحددة وذات الاستهداف الموجه هي ما سيغني الرأسمال البشري داخل الحزب ويجعله وعاء مجتمعيا حيا وديناميكيا، كما أن الدولة تراهن بشكل أكثر من أي وقت مضى على الوظيفة التأطيرية للأحزاب، فهي شريكة في تنزيل برامج الدولة ورؤاها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ولتحقيق اكتمال أفضل لهذه الدورة التأطيرية كإستراتيجية، فإن الأحزاب السياسية مطالبة أكثر من أي وقت مضى بالسلاسة في الترقي والولوج إلى مناصب المسؤولية الحزبية والتحلي بثقافة التداول الديمقراطي على مناصب المسؤولية (ثقافة الانسحاب والاكتفاء بالمدد القانونية في تولي المنصب)، لأن غياب هذه الثقافة يجعل عملية العبور بالممرات عند مستويات المسؤولية تختنق وتصبح قاتلة للانتماء الحزبي، بمعنى استمرار شخصيات في مناصب الأمانة العامة للحزب وفي مناصب الكتابات الوطنية والمجالس الوطنية ونزولا نحو المسؤوليات الجهوية والإقليمية، كل هذا الاختناق الذي يحدثه تمسك بعض الحزبيين بمناصب المسؤولية ولمدد طويلة وولايات يجعل انسيابية الحركة داخل هياكل الحزب بطيئة ومميتة أحيانا، ومنفرة للطاقات والكفاءات والمواطنين عموما من الفعل السياسي والحزبي.

إن تثبيت أركان الممارسة الديمقراطية وإرساء قواعدها وتدعيم آليات اشتغالها، في إطار دولة الحق والقانون، وتحديث المؤسسات والهيئات السياسية ودمقرطتها وإصلاح المشهد السياسي وتأهيله، جعل من بين أولويات الدولة إقرار تشريع عصري لتنظيم المشهد الحزبي للارتقاء بالأحزاب لتصبح رافعة قوية قادرة على تعبئة جهود وطاقات مكونات المجتمع وقواه الحية، بل ووسيلة لتهيئة مناخ سياسي ملائم، وأداة لإشعاع قيم المواطنة، وصلة وصل قوية بين الدولة والمواطن.

ان تبني الدولة التعددية الحزبية[37]، كمكون بنيوي في المشهد السياسي العام، لمواجهة التقصير المتعلق بالمساهمة في نشر الثقافة السياسية، وتكوين المواطنين وتأطيرهم وتوعيتهم، والدفاع عن الطبقات الشعبية، من اجل إرساء أسس الديمقراطية وبناء مجتمع ديمقراطي وحداثي.

وإن الإقرار بوجود ديمقراطية يرتبط اليوم بضرورة وجود أحزاب سياسية، فلا يمكن الحديث عن ديمقراطية بدون أحزاب سياسية، كما لا يمكن الحديث عن أحزاب سياسية في غياب الديمقراطية.

وهو ما تأكد بقوة في كتابات الفقيه الدستوري "كلسن " حينما أشار إلى أنه من الوهم أو النفاق القول إن الديمقراطية يمكن أن توجد بدون الأحزاب، وذلك أنه مما لا يحتاج إلى بيان أن الفرد وهو منفرد لا يكون له أي نفوذ حقيقي في تكوين الإرادة العامة، فالديمقراطية هي ولا شك دولة الأحزاب.

ومن جهته اعتبر "موريس دو فيرجيه" أن الديمقراطية هي ‘‘النظام الذي يختار فيه المحكومون الحاكمين عن طريق الانتخابات الصحيحة الحرة، مؤكدا أن الحزب ‘‘عبارة عن تجمع من المواطنين يجتمعون حول منظمة معينة.[38]

كما حاول "جورج بوردو" وضع تعريف شامل للحزب بوصفه على أنه: تنظيم يضم مجموعة من الأفراد بنفس الرؤية السياسية يعملون على وضع أفكارهم موضوع التنفيذ، وذلك بالعمل في آن واحد على ضم أكبر عدد ممكن من المواطنين إلى صفوفهم، وعلى تولي الحكم أو على الأقل التأثير على قرارات السلطات الحاكمة.

من خلال هذا، نجد أن هدف كل حزب في الحياة السياسية هو الوصول إلى السلطة[39] أو التأثير على قراراتها، عن طريق الممارسة الديمقراطية، والتي تتمثل في الانتخابات، ودوره – يعني الحزب- يتجلى في تنظيم المواطنين وخلق الوعي لديهم إلى جانب الدفاع عن مصالحهم، هذا دون أن ننسى أن الحزب يساهم في تأهيل مناضليه ومنخرطيه وتكوينهم في شتى الجوانب، كما يساهم في تكوين الإرادة العامة عن طريق مشاركته في حلبات الجدل، وبالتالي فهو يؤثر على الرأي العام ويوجهه ويرشده بفضل النقاشات التي يستثمرها في الفضاءات العمومية.

وتعتبر الانتخابات طقسا ديمقراطيا، من شأنه أن يوسع أو يقلص من المشاركة السياسية، من خلال الاعتماد على قانون الظاهرة الانتخابية[40]، اذ تعتبر الانتخابات لحظة متميزة في النظم السياسية المعاصرة، لأنها تجسد أقوى المناسبات المتاحة للمجتمع المدني للتعبير عن إرادته، علاوة على أنها وسيلة عملية لاختيار من ينوب عن الأمة في ممارسة سيادتها باعتبارها مالكتها الأصلية دون غيرها الأشخاص [41]، وكما يعرفها "لافرير"" بقوله: " إنها السلطة الممنوحة بالقانون إلى عدد من أعضاء الأمة يؤلفون الهيئة الانتخابية من الاشتراك في الحياة العامة، إما بصورة مباشرة أو عن طريق التمثيل من أجل التعبير عن إرادته حيال شؤون الحكم ... ".[42]

كما يعرفها الفقيه "دي جي" بقوله: " أن هيئة المواطنين هي الأمة نفسها من حيث التعبير فهي جهاز الأعلى "، والانتخاب حق من الحقوق التي يمارسها المواطن بالطريقة اختيارية، كما في المغرب،[43] وهي متاحة حاليا وبشكل أكثر دستورية بالمغرب، فالفصل السابع من دستور 2011 يعرف وينظم الأحزاب، والفصل التاسع يكرس مبدأ حماية الأحزاب من الحل التعسفي، كما أن الفصل الحادي عشر نظم سير الانتخابات، " الانتخابات الحرة والنزيهة والشفافة هي أساس مشروعية التمثيل الديمقراطي[44] ..." حسب الفصل السابق الذكر، ليبقى التنزيل الصحيح لها وفق القانون التنظيمي والقوانين المتعلقة بالانتخابات أمر مهم وضروري، حتى لا نفرغ الدستور من مضمونه.

وفي هذا الإطار يمكن طرح الملاحظات لتالية:

- إن أول ما يعاب على النصوص القانونية المنظمة للانتخابات الشروط العلمية الواجب توفرها في المترشح، الأمر الذي حول الانتخابات بالمغرب إلى مكان كثر فيه الغموض، ونفرت منه الأمة، حتى سار نوع من الإحباط المجتمعي من الانتخابات، و نؤكد أن الإصلاح السياسي يبدأ أولا بإصلاح قانون الانتخابات، بحيث إن الإنتاج السياسي السليم يبدأ أولا بتغيير جدري في النص لهذا العمل.

- ضعف النخب السياسية، ووجود نمط واحد في الحياة السياسية بالمغرب، عكس الدول الغربية، التي تتعدد الاتجاهات والكتل مع قلة قليلة في الأحزاب[45]، فالسلطة في المغرب ليست محورا للتنافس الانتخابي، لأنها خارج المجال الحديث، (المؤسسات،

الاقتراع...) وخارج سلطة الاقتراع العام، وزد على ذلك أن الرهانات الكبرى للانتخابات بالمغرب مفقودة تماما، كما أن إشكالية التسييس حاضرة في المشهد الانتخابي والسياسي المغربي[46].

- التسيير والتنظيم للانتخابات أمر فيه اختلالات، لأنه المدخل الأساسي لنزاهة المسلسل الانتخابي[47]، وبذلك فالتنظيم يجب أن في يد الحكومة، أما تسيير الانتخابات يجب أن يتولاها جهاز مستقل، وبذلك نضمن مراقبة وقائية، والأخرى تصحيحية الموكولة للقضاء، كما أنه لا يجب أن يتدخل العامل في تعيين رئاسة مكاتب التصويت ومساعديه، ويطرح هذا كذلك على مستوى التمويل الانتخابي الذي يعاني العديد من المشاكل.[48]

- ان المتمعن في مدونة الانتخابات كإطار قانوني، والممارسة الانتخابية خصوصا، يرى فيهما العديد من الإشكالات الأخرى أساسا باستعمال بعض النفوذ في كسب الأصوات، من خلال الحملة الانتخابية، التي هي في الواقع تتخبط في مجموعة من المشاكل، أهمها في تمويل الحملة، بل يتجاوز هذا المشكل إلى مشكل أخر أكثر تعقيدا، وهو التردد الظاهر في وضع مبلغ تمويلي بالعديد من الاستحقاقات الانتخابية، وكما أن القضاء الانتخابي يفرض رقابة ضعيفة في مجال تحديد المبلغ التمويلي للانتخابات.

وفي الاخير، يمكن الإشارة إلى بعض الملاحظات والتوجيهات التي يمكن الاستفادة منها كحلول وقائية وعلاجية للتعامل مع هذا من القضايا وتداعياتها على الرأي العام والبيئة المحلية والوطنية، وهي بكل تأكيد على سبيل المثال وليس الحصر. ومن أبرزها:

المتابعة السياسية والأمنية المباشرة والمستمرة لتطور بعض القضايا الوطنية التي تحدث بشكل يومي في البيئة الوطنية، مع التأكيد على عدم الاستهتار أو استصغار أو تهميش أي قضية مهما بلغ صغر حجمها، أو الفئة التي تفاعلت معها، والعمل على قياس تفاعلات حولها بشكل دقيق ودوري من خلال آراء الشارع، وليس من خلال وضع احتمالات وتخمينات نظرية، والأفضل دائما في هذا السياق وجود مؤسسة وطنية متخصصة بقياس الرأي العام، وكذا فعالية قياس الرأي العام والدراسات العلمية الميدانية الوقائية أو الاستشرافية السابقة وصولا إلى استخلاص الحقائق والمعطيات التي يمكن أن تمثل الأساس الذي تقوم عليه الحلول أو القرارات الخاصة بالقضية.

خاتمة

يعد الرأي العام ركنًا أساسيًا في البناء الديمقراطي، حيث يعكس نبض المجتمع ويعبر عن تطلعاته وهمومه، وله دور بارز في توجيه السياسات العامة وتعزيز المشاركة السياسية. في المغرب، يكتسب الرأي العام أهمية متزايدة في ظل التحولات السياسية والاجتماعية الراهنة، حيث يشهد المجتمع المغربي انفتاحًا متناميًا على قضايا الشأن العام، مدفوعًا بتوسع استخدام الوسائط الرقمية وانتشار وسائل التواصل الاجتماعي.

لكن تعزيز هذا الدور يتطلب العمل على تطوير عدة مجالات، من أهمها:

1. **تعزيز حرية الإعلام** :لضمان بيئة إعلامية حرة، تُتيح للمواطنين التعبير عن آرائهم دون قيود، وتهيئة منابر متنوعة تحترم الرأي والرأي الآخر. ويقترن ذلك بدور الإعلام العمومي في بناء وعي سياسي يساند القضايا العامة ويثري النقاش حول السياسة المحلية والوطنية.

2. **التوعية السياسية والتثقيف المجتمعي** :إن نشر الوعي السياسي هو عامل أساسي في تمكين المواطنين من فهم حقوقهم وواجباتهم السياسية، مما يدعم اتخاذ قرارات مستنيرة عند المشاركة في العمليات السياسية. يجب أن تبدأ هذه التوعية في المراحل التعليمية الأولى وتستمر عبر برامج إعلامية وتثقيفية تسلط الضوء على أهمية الانخراط المجتمعي.

3. **تحفيز الشباب على المشاركة السياسية** :يُعتبر الشباب شريحة مهمة في المجتمع المغربي، ولهم دور أساسي في تشكيل الرأي العام، إلا أنهم في بعض الأحيان يترددون في الانخراط السياسي بسبب نقص الثقة أو الشعور بعدم التغيير. لذا، من الضروري أن تتبنى الدولة والمؤسسات المدنية مبادرات تركز على تحفيز الشباب للمشاركة، من خلال إيجاد قنوات تواصل تسمح لهم بالتعبير عن تطلعاتهم والمساهمة في صنع القرار.

4. **التشجيع على الشفافية والمساءلة** :يُساهم الرأي العام بشكل فعّال في تعزيز الشفافية والمساءلة من خلال متابعة أداء المؤسسات السياسية وإبداء النقد البنّاء. وهذا يتطلب تفاعلًا إيجابيًا من جانب الحكومة مع مطالب المواطنين، وكذلك التزامًا بمبادئ الشفافية في جميع القرارات والسياسات.

5. **التنمية الإعلامية الرقمية** :من المهم أيضًا الاستفادة من إمكانيات الإعلام الرقمي كوسيلة للتواصل السريع والتفاعل المباشر مع الجمهور، مع وضع سياسات واضحة تحمي حرية التعبير وتحد من الإشاعات والمعلومات المغلوطة.

إن بناء علاقة تفاعلية قوية بين الرأي العام والمؤسسات السياسية يعد خطوة حاسمة نحو تحقيق مشاركة سياسية فعّالة، تساهم في تعزيز الديمقراطية التشاركية. وإذا أُعطيت للمواطنين الفرصة للتعبير بحرية عن آرائهم والمشاركة بفعالية في صنع القرارات، فإن ذلك سيساهم في خلق بيئة سياسية أكثر انفتاحًا وعدالة، تعكس التطلعات الحقيقية للمجتمع المغربي.

الهوامش:

[1] محمد السطي، محاضرات في علم السياسة، الطبعة الثانية، السنة: 2019، ص:167.

[2] عبد الله الحيضري، صورة الخطاب حول خطاب الصورة، المجلة التونسية لعلوم الاتصال، جويلية-دجنبر 2002، ص:19.

[3] P. Kaufmann, imaginaire et imagination, encyclopédie universalise, vol 16, Ed. A paris, France, 2009 p : 733.

[4] أحمد أوزي، الطفل والمجتمع: دراسة نفسية اجتماعية لصورة الطفل من خلال الرواية، مطبعة النجاح الجديدة البيضاء، 1998، ص: 117.

[5] ابن منظور، لسان العرب، دار الجيل، بيروت 1998، المجلد الثالث، ص: 491-492.

[6] غزوان جابر محمد، الرأي العام، الوجيز في مناهج البحوث السياسية والإعلامية، الطبعة الأولى، مطبعة القاهرة دار الفجر، ص: 3.

[7] https://mawdoo3.com, مفهوم وانواع الرأي العام، يوم2024/05/10, على الساعة :18:21

[8] . جمال مجاهد، الرأي العام وقياسه، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة،2006، ص: 25.

[9] صلاح الأركوازي، الرأي العام، بغداد، السنة:2020، ص: 7.

[10] محمد السطي، محاضرات في علم السياسة، مرجع سابق، ص:172.

[11] محمد السطي، محاضرات في علم السياسة، م س، ص: 173.

[12] عبد الرحمن عواطف، النظرية النقدية في بحوث الاتصال، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الاولى، السنة: 2004، ص: 92.

[13] ماركيوز هيربرت، الانسان دو البعد الواحد، ترجمة جورج طرابيشي، منشورات دار الأدب، بيروت، الطبعة الثالثة، السنة: 2002.

[14] محمد الغازي، علم السياسة، الطبعة الأولى، مطبعة سجلماسة، مكناس، السنة 2017، ص:31.

[15] Zayani Mohamed, Arab satellite television and politics in the Middle East the emirates Centre for strategic studies and research, Abu Dhabi, first published, 2014, p: 14.

[16] حسن عدنان، الدولة بين الماضي والحاضر، إشكالية وجود الدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، الطبعة الأولى، السنة: 2016، ص: 55.

[17] مراد كلاطي، مفهوم السلطة في الفكر العربي، دار الحديث القاهرة، مجلة الحوار المتمدن-العدد: 2822، السنة:2009، ص: 15.

[18] حسن عدنان، الدولة بين الماضي والحاضر، مرجع سابق، ص: 64.

[19] الجمال راسم، الاتصال والاعلام في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، السنة 2011، ص: 150.

[20] خليل أحمد خليل علم النفس الاجتماعي سوسيولوجيا الجمهور السياسي الديني، الطبعة الأولى، مطبعة الشرق الأوسط، 2019، ص:2.

[21] Tahman, Steve, losing Arab hearth and minds, the coalition, Aljazeera and Muslim public opinion, hurst a co publishers, 2007, p:75.

[22] دامي عبد الله، نظريات الرأي العام والاتصال، دار النهضة الحديثة، بيروت، السنة: 2012، ص:226.

[23] هوشيار جودت، السلطة الخامسة: نبض الحياة في القرية العالمية، دار موكرياني للطباعة والنشر أربيل العراق، السنة:2014، ص: 94.

[24] المخلافي عبد المالك، من الأزمة إلى الثورة، خطة الطريق من الاستبداد إلى الثورة وانتقال السلطة ولانتقال الديمقراطي، مركز الوحدة العربية ، الطبعة الاولى 2014، ص: 479.

[25] الشرقاوي محمد، "الربيع العرب بين نظرية المؤامرة ونظرية قوس الثورة المشدود" ضمن مواد التقرير السابع للتنمية الثقافية بعنوان "العرب بين مأسي الحاضر وأحلام التغيير، أربع سنوات من الربيع العربي" مؤسسة الفكر العربي، بيروت، 2014 الطبعة الأولى ص ص:113-129.

[26] عبد الفتاح ماضي، العوامل الخارجية والثورات العربية، مجلة السياسات العربية، العدد 36، السنة: 2019، ص:11.

[27] بن بيه رشيد، عوائق تشكيل الرأي العام في الوطن العربي: - نموذج المغرب - الجزء الأول، السنة 2019، ص: 2.

[28] سامية خضر صالح، المشاركة السياسية والديمقراطية: اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا (القاهرة: كلية التربية، جامعة عين شمس، 2005)، ص: 17.

[29] سعيد بنسعيد العلوي، شروط المصالحة مع السياسة بالمغرب، كتاب الجيب، العدد 51 (الدار البيضاء: منشورات الزمن، 2006)، ص: 14-15.

[30] خالد بنجدي، مدخل إلى علم السياسة، الطبعة الثانية، السنة الجامعية 2014، ص: 104.

[31] نبيل الأندلوسي، العزوف السياسي بالمغرب، الطبعة الاولى، الرباط:2006، ص:175.

[32] الحسن السرات، الأمية بالمغرب آفة مستعصية وعائق للتنمية– المغرب، تقرير الجزيرة لسنة 2009.

[33] وتسمى عادة بالديمقراطية النقية وهي الأقل شيوعا وتمثل النظام الذي يصوت فيه الشعب على قرارات الحكومة مثل المصادقة على القوانين أو رفضها وتسمى بالديمقراطية المباشرة لأن الناس يمارسون بشكل مباشر سلطة صنع القرار من دون وسطاء أو نواب ينوبون عنهم.

[34] منظمة العمل الدولية، الموقع الإلكتروني: https://www.ilo.org/beirut/media-centre/news/WCMS_514926/lang--ar/index.htm يوم: 2024/06/26، على الساعة:12:22.

[35] صموئيل هنتنغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، الطبعة الثانية، (بيروت: دار الساقي، 2015)، ص: 50.

[36] جمال قاسمي، الأحزاب السياسية بالمغرب.. في الحاجة إلى سوسيولوجيا التنظيم، الطبعة الاولى، السنة: 2021، ص: 8.

[37] محمد سليم، القانون الدستوري، الطبعة الثانية، مطبعة سجلماسة، مكناس، السنة:2020، ص: 37.

[38] موريس دي فرجيه، الأحزاب السياسية، طبعة يونيو 2014، ص:24.

[39] أحمد السكسيوي، تأملات حول فصل السلط والممارسة الانتخابية بالمغرب، على الموقع العلوم القانونية، Marocdroit.com، بتاريخ 2022/28/05، على الساعة: 15:36.

[40] أحمد حضراني، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المفاهيم الأساسية: الدولة والدستور والديمقراطية واليات المشاركة السياسية، مطبعة سجلماسة، مكناس، الطبعة الثانية، 2010، ص. 338.

[41] أمحمد مالكي، الوجيز في القانون الدستوري، المفاهيم الأساسية والنظام السياسي المغربي، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، الطبعة الأولى 2010، ص. 197.

[42] مصطفى البارودي، الوجيز في الحقوق الدستورية، مطبعة الطرابيشي، دمشق، 1971، ص. 113.

[43] الحاج قاسم محمد، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المفاهيم الأساسية والنظم السياسية، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، الطبعة الخامسة 2013، ص. 99.

[44] الفصل الحادي عشر من دستور المملكة المغربية لسنة 2011.

[45] حافظ علوان حمادي الدليمي، النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، دار وائل، عمان، 2009، ص. 53.

[46] حسن طارق، المجتمع المغربي وسؤال: المواطنة والدمقراطية والسياسة، منشورات فكر– لافوبيل، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الأولى 2010، ص. 133 – 134.

[47] بوجمعة البوعزاوي، فصل بين التنظيم والتسيير مفتاح نزاهة مسلسل الانتخابات، مداخلة مقدمة في أشغال يوم دراسي بعنوان: منظومة القوانين الانتخابية على ضوء مشروع الجهوية: أي إصلاح لانتخابات حرة ونزيهة؟، منظمة من طرف منتدى الكرامة لحقوق الإنسان ومؤسسة هانس صايدل الألمانية، بالمكتبة الوطنية للمغرب، الرباط، يوم السبت 25 أكتوبر 2014.

[48] أحمد بوز، التمويل العمومي للانتخابات: حدود القانون ومتطلبات الإصلاح، مداخلة مقدمة في أشغال يوم دراسي بعنوان: منظومة القوانين الانتخابية على ضوء مشروع الجهوية: أي إصلاح لانتخابات حرة ونزيهة؟، منظمة من طرف منتدى الكرامة لحقوق الإنسان ومؤسسة هانس صايدل الألمانية، بالمكتبة الوطنية للمغرب، الرباط، يوم السبت 25 أكتوبر 2014.